Justice4Yemen Pact
ميثاق العدالة لليمن

تقرير

حالات موثقة تسلط الضوء على العنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال في حرب اليمن

يوليو 2024

مقدّمة

لا يتم الإبلاغ بنحو كافٍ عن العنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال على مستوى العالم[1]، حيث يزيد الصراع المسلح من خطر تعرضهم للعنف الجنسي، كما أنه يشكل عوائق إضافية أمام الإبلاغ عنه مثل عدم توفر خدمات للناجين وآليات الإبلاغ.[2] لذلك من المتوقع ألا يتم الإبلاغ بشكل كافٍ عن العنف الجنسي بشكل عام وضد الأطفال بشكل خاص في الحرب الدائرة في اليمن، وهي نتيجة لطالما سلطت آليات الأمم المتحدة وجماعات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام الضوء عليها.[3]

حول برنامج الادلة الاستقصائية لحقوق الانسان الموسع في اليمن:

يهدف برنامج الادلة الاستقصائية لحقوق الانسان الموسع في اليمن إلى زيادة الاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها في اليمن عن طريق تمكين المجتمع المدني اليمني من مناصرة العدالة والمساءلة من خلال توثيق حقوق الإنسان ونقل الأخبار وجهود المناصرة. يعمل هذا البرنامج بشكل منهجي بتوثيق الأدلة، التي تم الحصول عليها من مجموعة متنوعة من المصادر، والاحتفاظ بها وتأكيدها وتحليلها وإعداد تقارير عنها، حيث تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جميع الأطراف المتورطة في الصراع اليمني. تم تلخيص نتائج هذا التحليل وعرضها في مجموعة من التقارير التحقيقية التي تركز على حوادث محددة لانتهاكات حقوق الإنسان. كما يدعم هذا البرنامج الجهود التي يبذلها شركاء منظمات المجتمع المدني اليمنية للقيام بالمناصرة الاستراتيجية والتوعية المجتمعية والتدخل من أجل إشراك الضحايا والناجين على الصعيد المحلي والدولي.

حول تحالف ميثاق العدالة لليمن:

ميثاق العدالة لليمن هو عبارة عن ائتلاف من منظمات حقوق الإنسان والفاعلين في المجتمع المدني الذين يتحدون من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في اليمن. تتمثل مهمة التحالف في مناصرة حقوق جميع الشعب اليمني خصوصًا الفئات الضعيفة والمهمَّشة بدرجة أكبر. يلتزم التحالف بمعالجة الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي أبتليت بها اليمن عبر سنوات من الصراع والعنف. يعمل هذا الميثاق على تمكين الشعب اليمني من المطالبة بحقوقه وزيادة وعيه بشأن الانتهاكات ومناصرة العدالة والمساءلة على المستويات المحلية والوطنية والدولية. يسترشد هذا الميثاق بمبادئ احترام كرامة الإنسان والمساواة والعدالة وعدم التمييز. يعتقد التحالف أنه يمكن لأعضائه من خلال التعاون إنهاء الإفلات من العقوبة وتقديم الدعم اللازم وتعويض الضحايا والمساهمة في مستقبل أكثر سلامًا وعدلاً وازدهارًا لليمن.

ملاحظة شكر:

يشكر تحالف ميثاق العدالة لليمن منظمة رصد لحقوق الإنسان الشريكة له على عملها في توثيق العنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال في اليمن والذي تم إلقاء الضوء عليه في هذا التقرير.

[1] "مخفي بمنأى عن الجميع: تحليل إحصائي للعنف المرتكب ضد الأطفال"، اليونيسف، نيويورك، 2014، https://data.unicef.org/resources/hidden-in-plain-sight-a-statistical-analysis-of-violence-against-children/

[2] "سلاح الحرب: العنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال في الصراعات"، مدونة منظمة أنقذوا الأطفال، بتاريخ 18 فبراير 2021، https://www.savethechildren.net/blog/weapon-war-sexual-violence-against-children-conflict

[3] انظر، على سبيل المثال "العنف الجنسي المرتبط بالصراعات: تقرير الأمم المتحدة" (S/2024/292)، مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات الصراع، أبريل 2024، الفقرة 75، https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/wp-content/uploads/2024/05/SG-2023-annual-reportsmallFINAL.pdf؛ "مأساة حتى إشعار آخر: وضع حقوق الإنسان في اليمن في عام 2022"، مواطنة، أكتوبر 2023، https://tinyurl.com/yh3ev3f8 ؛ "التفكك الأسري يزيد من "العنف الجنسي" المرتكب ضد الأطفال"، المشاهد/

وتشـــير التقارير المحدودة المتاحة إلى أن جميع الأطراف المتحاربة ارتكبت انتهاكات جنســـية جســـيمة ضـــد المدنيين بمن فيهم الأطفال.[4] وغالباً ما تحدث هذه الانتهاكات في أماكن الاحتجاز مما يساعد على أن تتم بمنأى عن الجميع.[5] وكمثال حديث، أفاد فريق خبراء مجلس الأمن التابع لمجلس الأمن الدولي المعني باليمن في نوفمبر 2023 أنه "تلقى تقارير موثوقة تفيد بأن الأطفال المحتجزين في مركز شرطة الشهيد الأحمر [الذي يديره الحوثيون] في صنعاء يتعرضون للاغتصاب بشكل منهجي." [6]

وأشـار تقرير صـادر عن منظمة أنقذوا الأطفال في فبراير 2021 إلى أن 83% من الأطفال اليمنيين يتعرضـون لخطر العنف الجنسـي المرتبط بالصـراع حيث يعيشون بالقرب من مناطق الصراع. وترد تقارير عن عنف جنسي ترتكبه جهات فاعلة في الصراع ضد الأطفال.[7] وهذا يشير إلى انتشار العنف الجنسي المرتبط بالصراع ضد الأطفال على الرغم من عدم توفر بيانات شاملة.

وقد تناولت منظمة رصد لحقوق الإنسان الشريكة لميثاق العدالة لليمن هذا النوع من الانتهاكات التي لا يتم الإبلاغ عنها بشكل كافٍ في تقرير حديث بعنوان "أخاف من الفضـيحة"، حيث أُخذ عنوانه من شـهادة أحد الأطفال الناجين من العنف الجنسـي، ووضـح فيه سـبب ترددهم في الإبلاغ عن اغتصـابهم. وثّقت منظمة رصـد لحقوق الإنسان 13 حالة عنف جنسي ضد 18 ضحية من الأطفال في الفترة بين أبريل 2022 وديسمبر 2023، حيث استندت بشكل أساسي إلى مقابلات جرت مع الضحايا وأفراد أسرهم المباشرين والشهود. [8] كان 15 من الضحايا الـــ 18 من الفتيان و3 فتيات - وذكرت المنظمة أن النقص النسبي في عدد الفتيات يعكس الصعوبة الأكبر في الوصول إلى الضحايا الإناث مقابل الذكور. يُعتبر تقرير منظمة رصد لحقوق الإنسان جزءًا من جهد أوسع قام به أعضاء ميثاق العدالة لليمن لتوثيق حالات العنف الجنسي المرتبط بالصراع خلال الحرب الدائرة في اليمن، والتي تم تلخيصها في الرسم البياني التالي:

حالات العنف الجنسي التي وثقها أعضاء تحالف "ميثاق العدالة لليمن"

في الفترة من أبريل 2022 - ديسمبر 2023

وقعت هذه الحالات في سبع محافظات يمنية حيث تورطت جميع أطراف الصراع في ارتكابها. يتم توزيعها هنا حسب نوع الضحية والمنظمة التي قامت بتوثيق الحالة.

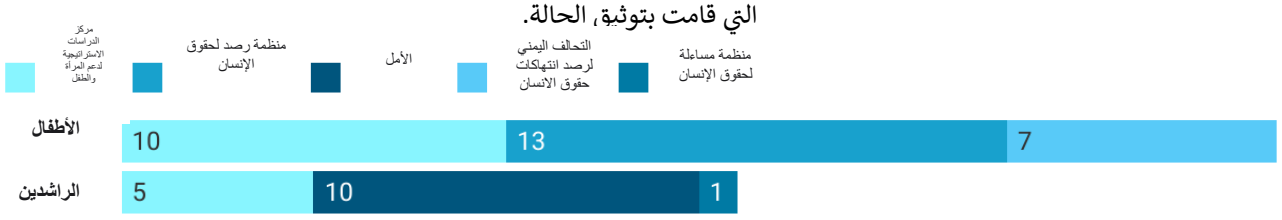

-تم إنشاؤها بواسطة داتادرابر

[4] "انظر، على سبيل المثال: التقارير السنوية للأمين العام عن الأطفال والنزاعات المسلحة؛ التقارير السنوية لمنظمة مواطنة لحقوق الإنسان عن حالة انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن؛ "أخشى الفضيحة: تقرير حقوقي يوثق العنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال خلال النزاع اليمني في الفترة من أبريل 2022 إلى ديسمبر 2023، "تقرير حقوقي يوثق العنف الجنسي ضد الأطفال خلال النزاع اليمني من أبريل 2022 إلى ديسمبر 2023"، منظمة رصد لحقوق الإنسان، أبريل 2024: http://watch4hr.org/files/Report_I%E2%80%99m_Afraid_of_Scandal_Ar.pdf

[5] انظر على سبيل المثال "وضع حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات منذ سبتمبر 2014: النتائج التفصيلية التي توصل إليها فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن" (A/HRC/45/CRP.7)، مجلس حقوق الإنسان، 29 سبتمبر 2020، الفقرات 167 - 175؛ "معتقلين محتجزين بدون تهم يشجبون الانتهاكات الجنسية للإماراتيين"، أسوشيتد برس، 20 يونيو 2018، https://tinyurl.com/2xurwsff

[6] "رسالة مؤرخة في 2 نوفمبر 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن" (S/2023/833)، مجلس الأمن الدولي، 2 نوفمبر 2023، الفقرتان 128 و135

[7] "سلاح الحرب: العنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال في النزاعات"، منظمة أنقذوا الأطفال، 17 فبراير 2021: https://www.savethechildren.org/us/about-us/media-and-news/2021-press-releases/one-in-six-children-in-conflict-zones-at-risk-of-sexual-violence

[8] "أخشى الفضيحة"، منظمة رصد لحقوق الإنسان

نقص الإحصاءات الرسمية

خلال مراجعة الإحصائيات، لم تجد منظمة رصد لحقوق الإنسان سوى جهة حكومية واحدة في اليمن نشرت إحصاءات تتعلق بالاعتداء الجنسي. تضع الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين داخلياً تقديراً ضمن تقاريرها السنوية عن عدد مخيمات النازحين داخلياً التي يتعرض سكانها لخطر التحرش الجنسي - 2٪ من المخيمات حسب تقرير الوحدة التنفيذية لعام 2023 .

جمعت منظمة رصد لحقوق الإنسان إحصاءات إضافية غير رسمية عن العنف الجنسي من مصادر حكومية ومنظمات غير حكومية:

- قال مصدر في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في تعز إنه تم الإبلاغ عن 30 حالة اغتصاب للمكتب في عام 2023،
- وصرح مصدر في شرطة الملاحقة الجنائية في عدن إن العنف الجنسي شكل 28% من إجمالي الحالات المبلغ عنها للوحدة في 2023، وشكل الاعتداء غير الجنسي 12% حالة إضافية من الحالات،
- قال مصدر في محكمة الأحداث في عدن إنه في الفترة بين عامي 2019 و2023، وقعت أكثر من 70 حالة عنف جنسي ارتكبها أطفال.
- وثقت شبكة عدن لحماية الأطفال 7 حالات اعتداء جنسي ضد الأطفال في عام 2023 و13 حالة في عام 2022 و25 حالة في عام 2020 (لم تتوفر بيانات عن عام 2021).

لقد تورطت جميع الأطراف المتحاربة الرئيسية في الاعتداءات الجنسية الـ 13 الموثقة في التقرير الذي أصدرته منظمة رصد لحقوق الإنسان. وفي بعض الحالات، كان الجاني ينتمي إلى أحد أطراف الصراع، على سبيل المثال كقائد عسكري أو مسؤول حكومي، وفي حالات أخرى سعى الجاني إلى الحصول على مساعدة من أحد أطراف الصراع للتغطية على جرائمه وقد حصل عليها بالفعل. وخلصت منظمة رصد لحقوق الإنسان إلى أن مناخ الإفلات من العقاب السائد في زمن الحرب قد شجع على انتشار الاعتداءات الجنسية ضد الأطفال في اليمن.

وذكرت منظمة رصد لحقوق الإنسان أن وصمة العار الاجتماعية تمثل العائق الأساسي الذي يعيق الإبلاغ عن جرائم العنف الجنسي في اليمن، وهي نتيجة تتوافق مع تقارير سابقة.[9] ونقلت المنظمة عن مصدر في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في تعز قوله إنه في بعض الحالات، يتعرض الأطفال الضحايا للإيذاء من قبل أسرهم بعد أن يفصحوا عن تعرضهم للاعتداء الجنسي - بما في ذلك الطرد من منزلهم وينتهي بهم المطاف في الشارع أو في المؤسسات التي تديرها الدولة.

وكان من أكثر النتائج الدامغة التي توصل إليها التقرير أن الضحايا الذين يبلغون الشرطة يواجهون خطر معاملتهم كمنحرفين ومجرمين من قبل جهات إنفاذ القانون. وتختلف أسباب ذلك باختلاف الحالات، حيث يمكن أن تلعب وصمة العار دورًا في ذلك، بالإضافة إلى التأثير الذي تمارسه الجهات الفاعلة في الصراع لحماية الجناة. من بين 18 طفلًا من الضحايا الأطفال الموثقين في التقرير الذي أصدرته منظمة رصد لحقوق الإنسان، تم احتجاز 8 أطفال بتهم جنائية تتعلق باعتداءاتهم الجنسية - 3 منهم تم إطلاق سراحهم لاحقًا، بينما لا يزال 5 آخرون رهن الاحتجاز حتى نشر التقرير في أبريل 2024.

يعرض التقرير الحالي ثلاث حالات اعتداء جنسي ضد الأطفال وثقتها منظمة رصد لحقوق الإنسان في عامي 2022 و2023 بناءً على مقابلات أجرتها مع عائلات الضحايا ومراجعة الوثائق الطبية والقانونية. تم تغيير أسماء الضحايا وإبقاء بعض بياناتهم مبهمة لإخفاء هوياتهم. وقد أعطى أولياء أمور الضحايا، الذين أبلغوا منظمة رصد لحقوق الإنسان عن هذه الحالات، موافقتهم المستنيرة على نشرها.

تؤكد الحالات الثلاث على صعوبة تحقيق العدالة للأطفال ضحايا العنف الجنسي عندما يكون الجاني على صلة بأطراف الصراع .

[9] العنف الجنسي المرتبط بالصراعات: تقرير الأمم المتحدة" (S/2024/292)، الفقرة 75؛ "مأساة حتى إشعار آخر: وضع حقوق الإنسان في اليمن في عام 2022، "مواطنة"؛ "التفكك الأسري يزيد من "العنف الجنسي" ضد الأطفال"، المشاهد؛ "وصمة العار كغطاء لمواصلة الجريمة... معظم حالات الاعتداء الجنسي المرتكبة ضد الأطفال في اليمن يتم التستر عليها"، المصدر أونلاين

ملخصات الحوادث

كان الطفل أحمد البالغ من العمر خمس سنوات ينزل على درج عمارته السكنية في تعز في صيف 2022، عندما اختطفه مراهق حيث أجبره على النزول إلى شقة مجاورة، ثم اغتصبه. بعد اغتصابه، عاد أحمد إلى المنزل باكياً وأخبر عائلته بما حدث. أخذوه إلى المستشفى، ثم إلى مركز الشرطة لتقديم شكوى.

لكن اتضح أن الجاني هو ابن قائد عسكري محلي في القوات الحكومية في تعز. تدخل قائد عسكري حكومي آخر رفيع المستوى وعرض على والد أحمد، وهو جندي، مبلغاً من المال مقابل التوقف عن متابعة قضية الاغتصاب. لقد قبل والد أحمد عرض القائد، ونتيجة لذلك أمضى الجاني شهرًا واحدًا فقط في السجن قبل أن يتم إطلاق سراحه. كما استخدم القائد أيضًا نفوذه لضمان عدم نشر خبر الاغتصاب في الأخبار.

بعد هذه المحنة طلق والد أحمد والدته وأخذ أحمد من حضانتها بدعوى أنها فشلت في حماية ابنها من الاغتصاب. لم تتمكن والدة أحمد من استعادة حضانة ابنها على الرغم من حصولها على أمر من المحكمة.

كان محمد البالغ من العمر 14 عامًا يعيش في مدينة المحويت مع أسرته، بعد أن نزح من محافظة أخرى أثناء الحرب. في أوائل عام 2022، قام مسؤول حوثي محلي يُعرف باسم المشرف باستدراج محمد إلى أحد المباني حيث وعده بالحصول على مساعدات إنسانية. ثم شرع المشرف في اغتصاب محمد تحت تهديد السلاح بينما كان يقاومه. عاد محمد بعد ذلك إلى المنزل وأخبر عائلته بما حدث. أخذه أقاربه إلى المستشفى لتلقي العلاج وحصلوا على تقرير طبي يفيد بتعرضه للاغتصاب، ثم ذهبوا إلى الشرطة للإبلاغ عن الجريمة.

بعد ذلك بفترة وجيزة، اتصل بهم ضابط شرطة من القسم الذي تقدمت فيه الأسرة بالشكوى وضغط عليهم لإسقاط الدعوى القضائية وتسويتها خارج المحكمة عن طريق الصلح غير الرسمي. علمت الأسرة أن الضابط كان صديقًا للمشرف الذي اغتصب محمد. كما اتصل المشرف بالعائلة وهددها، وكذلك فعل الجنود الحوثيون في المنطقة. ولأن الأسرة كانت نازحة من محافظة أخرى ولم يكن لديها شبكة دعم اجتماعي في المحويت، ونظراً لوضعها الاقتصادي غير المستقر، اضطرت الأسرة إلى التسوية مقابل مبلغ مالي تافه مقابل عدم اللجوء إلى القضاء.

كان راوح البالغ من العمر 12 عامًا معتادًا على القيام بمهام لقائد عسكري محلي مع القوات الحكومية في مأرب مقابل مبلغ من المال. وفي أحد الأيام، اصطحب القائد راوح في رحلة إلى مزرعة حيث احتجزه طوال الليل واغتصبه. لاحقًا، بعد أن أبلغ راوح والدته بما حدث، ذهبت إلى الشرطة، لكنها تنازلت عن شكواها بعد أن هددها القائد الذي اغتصب ابنها.

بعد ذلك بعامين، تعرض راوح في أغسطس 2023 للاغتصاب مرة أخرى وهو في الرابعة عشرة من عمره، وهذه المرة من قبل رجلين - أحدهما جندي في نفس الوحدة التي كان فيها القائد الذي اغتصبه سابقاً. أبلغت والدة راوح الشرطة، التي شرعت في اعتقال ابنها مع الرجلين. لم تتمكن منظمة رصد لحقوق الإنسان من التحقق من التهم التي ألقي القبض على راوح على أساسها، ولكن من المرجح أن تكون مرتبطة بممارسة الشذوذ الجنسي، حيث يُعد أمر غير قانوني في اليمن.[10] لا يزال راوح رهن الاحتجاز حتى اليوم هو ومغتصبيه، بينما لم يتم التحقيق مع القائد الذي اغتصبه في البداية حتى الآن، ناهيك عن اتهامه بارتكاب جريمة الشذوذ الجنسي.

[10] يمكن الاطلاع على القرار الجمهوري بالقانون رقم 12 لسنة 1994 بشأن الجرائم والعقوبات، المادة 264 على الرابط التالي: https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11424

التحليل القانوني

يجب حماية الأطفال من التعرض للعنف الجنسي بموجب القانونين اليمني والدولي. وبموجب القانون الجنائي اليمني، تصل عقوبة الاغتصاب إلى السجن لمدة أقصاها سبع سنوات.[11] إذا اشترك أكثر من شخص في الاغتصاب، أو إذا تعرضت الضحية لضرر جسيم أو حمل بسبب الاغتصاب، تزداد عقوبة السجن إلى سنتين كحد أدنى وعشر سنوات كحد أقصى.[12] إذا كان عمر الضحية أقل من 14 سنة، تزداد عقوبة السجن إلى 3 سنوات كحد أدنى، و15 سنة كحد أقصى.[13]

يعاقب القانون اليمني على حالات محدّدة للعنف الجنسي، عند ارتكابها إلى جانب الاختطاف، بالإعدام بموجب القانون اليمني. وينص قانون الجرائم والعقوبات لعام 1994 على أنه "إذا اقترن الاختطاف بالقتل أو أعقبه قتل أو ممارسة الجنس خارج إطار الزواج أو ممارسة الشذوذ الجنسي، تكون العقوبة الإعدام ."[14]

كما يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي (قانون الصراعات المسلحة) ارتكاب العنف الجنسي ضد الأطفال. وبموجب قانون حقوق الإنسان، تلزم اتفاقية حقوق الطفل، التي صادقت عليها اليمن في عام 1991، الدول الأطراف بحماية الأطفال من جميع أشكال الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي،[15] وكذلك من الاختطاف. [16] كما تُلزم اتفاقية حقوق الطفل الدول الأطراف باتخاذ جميع التدابير المناسبة لتعزيز التعافي البدني والنفسي وإعادة الاندماج الاجتماعي للأطفال ضحايا أي شكل من أشكال الإهمال أو الاستغلال أو الإساءة.[17]

وقد عرّف الأمين العام للأمم المتحدة "العنف الجنسي المرتبط بالصراعات" بأنه العنف الجنسي "المرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالصراع".[18] قد تكون الصلة بين العنف الجنسي والصراع واضحة من خلال معلومات عن الجاني، الذي قد يكون منتمياً إلى جماعة مسلحة، أو من خلال معلومات عن الضحية، التي قد تكون مستهدفة بسبب سماتها المميزة، أو من خلال الظروف القائمة المرتبطة بالصراع، مثل مناخ الإفلات من العقاب.[19]

أما بالنسبة للقانون الدولي الإنساني، فإن جميع أطراف الصراع في اليمن ملزمة بالمادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الثاني لأن الحرب الأهلية في اليمن مصنفة على أنها نزاع مسلح غير دولي. تحظر المادة 3 المشتركة معاملة الأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية بشكل قاسي أو تعذيبهم أو الاعتداء على كرامتهم الشخصية.[20] ويحظر البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف صراحةً اغتصاب الأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية.[21] ويعرّف نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الاغتصاب في سياق الصراعات المسلحة بأنه جريمة حرب. [22]

---

[11] المرجع نفسه، المادة 269
[12] المرجع السابق
[13] المرجع نفسه
[14] المرجع نفسه، المادة 249
[15] اتفاقية حقوق الطفل، المادتان 19، 34
[16] اتفاقية حقوق الطفل، المادة 35
[17] اتفاقية حقوق الطفل، المادة 39
[18] "العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات: تقرير الأمم المتحدة" (S/2024/292)، الفقرة 3
[19] المرجع نفسه
[20] المادة 3 المشتركة من اتفاقيات جنيف
[21] البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف، المادة 4.2 (ه)
[22] نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8.2.2. هـ.6

التوصيات

الى **الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا:**	→ تجميع ونشر إحصاءات وتحليلات عن العنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال للمساعدة في توجيه التدخلات لمكافحة هذه الظاهرة. → التحقيق في حالات التواطؤ المزعومة بين القادة العسكريين والسلطات المحلية للتستر على العنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال، كما وثقها ميثاق العدالة لليمن وغير ذلك من منظمات حقوق الإنسان بما في ذلك منظمة العفو الدولية.[23] → تدريب الشرطة على التعامل بشكل صحيح مع شكاوى العنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال بطريقة تتفق مع القانون الجنائي اليمني والتزامات اليمن بموجب اتفاقية حقوق الطفل.
الى **سلطات أنصار الله/الحوثيين:**	→ التحقيق في حوادث العنف الجنسي المزعومة التي ارتكبت مؤخراً ضد الأطفال في مواقع الاحتجاز كما وثقتها آليات الأمم المتحدة. وفي انتظار نتائج التحقيقات، يجب محاسبة الجناة وتوفير سبل الانتصاف المناسبة للضحايا. → تدريب أجهزة الشرطة على التعامل بشكل صحيح مع شكاوى العنف الجنسي ضد الأطفال بطريقة تتفق مع القانون الجنائي اليمني، والتزامات اليمن بموجب اتفاقية حقوق الطفل.
الى **اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:**	→ النظر في إدراج حالات العنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال في اليمن في التقارير الدورية في المستقبل حيث لا يتم الإبلاغ بشكل كافٍ عن انتهاكات حقوق الإنسان وصلتها الموثقة بالجهات الفاعلة في الصراع وظروفه. → تعزيز قنوات الإبلاغ دون الكشف عن هوية المُبلّغ لتشجيع الناجين على التقدم بشكاوى دون خوف من التعرض للانتقام.
الى **المانحون الدوليون يمولون الاستجابة الإنسانية في اليمن:**	→ زيادة التمويل للبرامج التي تقدم الدعم للأطفال الناجين من العنف الجنسي، نظرًا للانتشار المحتمل للعنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال، والعواقب الجسدية والنفسية والاجتماعية الوخيمة التي تنتج عن الإيذاء الجنسي.
الى **منظمات المجتمع المدني اليمنية العاملة في مجال حقوق الطفل في اليمن:**	→ القيام بحملات توعية للتصدي لوصمة العار المرتبطة بالإيذاء الجنسي، نظرًا للصلة الوثيقة بين وصمة العار وعدم الإبلاغ عنه.

اتصل

Info@justice4yemenpact.org

[23] "اليمن: على السلطات في تعز أن تكافح حالات اغتصاب الأطفال والاعتداء عليهم في ظل حكم الميليشيات"، منظمة العفو الدولية، 8 مارس 2019,على الرابط التالي: https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2019/03/yemen-taiz-authorities-must-tackle-child-rape-and-abuse-under-militia-rule/